من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 - 1994
الخط التحريفي
الطور الثاني: 1985 - 1994

بيان من منظمة إلى الأمام المغربية

بمناسبة مرور سنة على إضراب وانتفاضات دجنبر 1990¹

نعم للنضال من أجل تغيير الدستور والقضاء على الطابع المخزني للدولة وبناء دولة الحق والقانون، لكن لا بد من التخلص من نظام الحسن الثاني المستبد.

1. الهامش من وضع موقع 30 غشت: صدر هذا البيان سنة بعد الإضراب العام الذي عرفه المغرب في دجنبر 1990، وواكبته مجموعة من الانتفاضات في بعض المدن المغربية. وما يهمنا هنا، ليس الأحداث ولا تقييمها، بقدر ما يهمنا أن البيان مثل سابقه، والبيانات التي صدرت من بعده، يعج بتعايير ومصطلحات تنهل من قاموس إصلاحي بناه التحريفيين الجدد تدريجياً، للتعبير عن التحول الذي طال الخط السياسي والإيديولوجي للمنظمة، هكذا نقرأ أن "بناء دولة الحق والقانون" سيتم عبر "القضاء على- الطابع المخزني للدولة"، وكذلك عبر "التخلص من نظام الحسن الثاني المستبد"، ويستعمل تعابير من قبيل "الطغمة المخزنية الحاكمة"، والتي من أجل التخلص منها يجب "... إنضاج الشروط للتخلص من نظام الحسن وطغمته المخزنية واستبداله بنظام سياسي عصري متحصّر ومتخلص من كل الآفات المخزنية والقوانين الاستبدادية القروسطية، تتحقق في ظلّه دولة الحق والقانون"، ولطمأنة المناضلين، فقد جاء في البيان أن "هذا النضال يفتح الطريق لإقامة الجمهورية الديمقراطية المرتكزة على- سلطة المجالس الشعبية، تزهري في ظلها جميع مكونات شعبنا". ويستعمل البيان كذلك مصطلحات تنتمي إلى الخطاب الإيديولوجي الحقوقي البورجوازي، مثل تعبير "حقوق الإنسان والمواطن"، ويعتمد نظرة إصلحية للقوى الديمقراطية السياسية والنقابية، والبيان صادر في الخارج لعدم وجود المنظمة بالداخل، وموقع ب "منظمة إلى- الأمام المغربية"، الاسم الجديد للمنظمة بعد انتصار الخط التحريفي الجديد داخلها.

يومي 14-15 دجنبر من السنة الماضية، قامت الدكتاتورية البوليسية الحسنية بقتل عشرات الشباب، واعتقال وتعذيب ومحاكمة الأضعاف منهم، كجواب على انتفاضات شبيبية في أحياء شعبية بكل من مدينة فاس وطنجة والقنيطرة، الذين خرجوا للشوارع للتصدي لمحاولات الأجهزة المخزنية تكسير الإضراب العام الذي خاضه شغلي العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بدعوة من المركزيتين النقابيتين الكنفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب من أجل تحسين أوضاعهم المعاشية.

بعد مرور سنة على تلك الحركة النضالية الجماهيرية، وعلى تلك الجرائم التي ارتكبتها العصابة الحسنية المخزنية، لم تعرف أحوال الشغيلة ومختلف الفئات والطبقات الشعبية المغربية أي تحسن يذكر، بل زادت استفحالا وتدهورا. فالقدرة الشرائية، عرفت انخفاضا كبيرا من جراء سياسة تجميد الأجور والارتفاع المستمر لأسعار مواد الاستهلاك الضرورية، وتعرف الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ونقل...

إفلاسا مطردا، بحكم تمادي النظام واجتهاده في تطبيق مخططات وشروط أسياده في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. أما البطالة، فإن أعدادها تكاثرت بشكل مأساوي، وزاد من حدتها الطرد من العمل المصاحب لسياسة الخصخصة، وإفلاس المقاولات الصغيرة والمتوسطة بفعل احتكار كمشة من الشركات الكبرى لأهم دواليب اقتصاد البلاد. إن هذا الوضع، زاد من انتشار وتفشي الأمراض الاجتماعية، كالجريمة والبغاء والتعاطي للمخدرات والرشوة والذبونية والبحث عن الحلول الفردية والوصولية، كما دفع بأعداد كبيرة من الشباب العاطل إلى الفرار من وطنهم، بل وفي أحيان كثيرة إلى المغامرة بأرواحهم للوصول إلى المهجر.

وعلى صعيد حقوق الإنسان والمواطن، فإن انتهاكات المخزن لها لا زالت مستمرة. فعلى الرغم، من اضطرار نظام الحسن إطلاق سراح 41 معتقلا سياسيا في الصيف الأخير، من بينهم رفيقنا الصامد أبراهام السرفاتي، والإفراج عن بعض معتقلي تازمامارت الرهيب، فإن أجهزته القمعية متمادية في اعتقال المناضلين واختطافهم وتعذيبهم ومحاكمتهم أو

الاحتفاظ بهم في الدهاليز السرية، وما زالت تقتل المواطنين في مخافرها البوليسية أو الدركية، وما زالت تنتقم من المعتقلين- السياسيين داخل السجون بكل الأشكال والطرق، كما يحدث حاليا لمعتقلي مجموعة 26 الذين نقلوا إلى سجن عكاشة حيث جردوا من كل مكاسبهم البسيطة، وحيث يخوضون إضرابا لا محدودا عن الطعام منذ ما يقرب 52 يوما، ويوجد بعضهم في حالات خطيرة. أما المناضلين النقابيين، فإن لم يتعرضوا للاعتقال والمحاکمات، فهم يطردون من عملهم، أو يتعرضون للتنقيـل التعسفي.

إن المعاداة المبطنة للطغمة المخزنية الحاكمة لأي فكر تقدمي، وعملها الدؤوب لاجتثاث أي نضال ديموقراطي، أدت بأجهزتها البوليسية إلى التواطؤ مع قوى ظلامية فاشستية متسترة وراء الدين الإسلامي التي نظمت هجوما إرهابي على الحركة الطلابية، إذ لم تكتف قوات البوليس بالتفرج على تقتيل وتعذيب الطلبة ومناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من طرف تلك العصابات، بل غضت الطرف في أغلب الحالات على تلك الهجومات، كما وقع بالخصوص في كل من فاس ووجدة. وهذا ما يطرح على كل مكونات الحركة الطلابية إدانة هذه الجرائم الفاشية، وعزل العصابات التي ارتكبتها، بدل مغازلتها كما يقوم بذلك البعض، والنضال الموحد لكل الفصائل التقدمية لأوطم لتعبئة الجماهير الطلابية للدفاع عن الهوية التقدمية لمنظمتها النقابية، والتصدي لمحاولات اجتثاثها، والعمل على استكمال هيكله أوطم بأفق عقد مؤتمر استثنائي ديموقراطي موحد.

إن الطغمة المخزنية، إضافة إلى نهجها للقمع والتسويق في مواجهة المطالب الشعبية، فهي ما تزال تمارس الضغوطات على الجماهير وقواها المناضلة لتفرض عليها الالتزام بـ "السلم الاجتماعي" في الوقت الذي تصرف فيه أموالا باهظة على حساب القوات اليومية لأوسع الطبقات الشعبية في الصحراء، حيث تماطل في تطبيق المخطط الأممي.

هكذا، إن نظام الحسن، بعد اضطراره لقبول الاستفتاء كحل لقضية الصحراء الغربية، ونظرا لدخول هذه القضية مرحلتها الحاسمة، ووعيا منه لما تشكله نتائج اجراء استفتاء

حر ونزیه من خطورة على مصيره، يحاول ربح الوقت ويعمل على وضع العراقيل أمام تنفيذ وتطبيق المخطط الأممي . فتراه مثلاً، يحدد مسبقاً نتائج الاستفتاء ويعتبره تأكيداً، ويناور ويضع شروطاً تعجيزية فيما يتعلق بلوائح المصوتين، ضداً على اعتماد إحصاء 1974 كأساس لتلك اللوائح، كما يلجأ إلى إرشاء وشراء الضمائر الميتة والضعيفة، وتجنيد الآلاف من المغاربة وتعليمهم اللغة الحسانية، وتدريبهم لتقمص الشخصية الصحراوية، ثم تنقلهم إلى الأراضي الصحراوية التي يستعمرها. إن منظمنا إذ تدين مناورات الحسن وعرقلته لتطبيق المخطط الأممي، وتؤكد على موقفها المبدئي المتمثل في تمكين الشعب الصحراوي من حقه لتقرير مصيره بحرية، تعتبر أنه من واجب كل الديموقراطيين في المغرب، وفي الخارج، الضغط على نظام الحسن من أجل إجراء استفتاء حر ونزیه وعادل بعيداً عن أي إكراه أو ضغط إداري أو عسكري للنظام المغربي.

وإذا كانت أحزاب المعارضة الشرعية، هي الأخرى، تطعن في المخطط الأممي وترفض إجراء الاستفتاء في الصحراء، بدعوى أن ذلك يمس بـ "السيادة المغربية"، فإنها، وعلى عكس ما كانت عليه في السنوات الماضية، أصبحت اليوم، وبفعل ضغط قواعدها المناضلة، وقواعد النقابات التي تسيطر عليها، ترفض التمادي في سياسة "السلم الاجتماعي"، وتساند وتؤطر النضالات الجماهيرية كما حدث مؤخراً في قطاعات الصحة والتعليم والنقل الحضري. كما أنها أخذت تبادر وتطرح مشاريعها السياسية المرتكزة على تغيير الدستور كأساس لأي إصلاح سياسي، والتي كان آخرها، البيان المشترك بين حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

إن منظمنا إلى الأمام، إذ تسجل إيجابية هذا التحول النوعي في مواقف المعارضة الشرعية ببلادنا، وتعبّر عن استعدادها التام للنضال إلى جانب كل القوى والفعاليات السياسية والنقابية المناضلة، من أجل تغيير الدستور الرجعي الحالي الذي فرضه الحسن وطغمته على بلادنا، والقضاء على الطابع المخزني للدولة. إن منظمنا إذ تعبّر عن استعدادها للنضال من أجل ذلك، تعي جيداً أن هذا الهدف غير ممكن التحقق في ظل نظام الحسن. لذلك، تعتبر، أنه من واجب كل القوى الديموقراطية العمل على

إنضاج الشروط للتخلص من نظام الحسن وطغمته المخزنية واستبداله بنظام سياسي جديد عصري، متحصّر ، ومتخلص من كل الآفات المخزنية والقوانين الاستبدادية القروسطية، تتحقق في ظلّه دولة الحق والقانون، ويفتح آفاق واسعة للنضال التحرري لشعبنا على طريق إقامة الجمهورية الديمقراطية المرتكزة على سلطة المجالس الشعبية الكفيلة بإرساء ديموقراطية مباشرة وفعلية، تزدهر في ظلّها جميع مكونات شعبنا.

منظمة إلى الأمام المغربية

20 دجنبر 1991